قراءة في كتاب تنفيذ

قبل البدء ... و لتوضيح بعض النقاط الهامة

ليست هناك جهاز اداري لمؤسسة او دولة بدون اداة تقييم و متابعة Delivery Unit و هي ليست جهاز رقابة

وحدة دعم التنفيذ و المتابعة ليست جهة تنفيذية ،وجدت لتقييم اداء الجهات التنفيذية ،و محاولة الدفع بالمعوقات. من يعتقد بانها وحدة غير مهمة مطلوب منه أن يأتي بالبديل.

هذه هي المرة الاولى التي يناقش فيها القطاع العام تحدياته بعيد عن قبة البرلمان و على مدى ستة اسابيع . تم فيها اشراك الاكايدمين و المتخصصين ،و المستثمرين ،ومؤسسات المجتمع المدني.

برنامج "تنفيذ" غير معني بوضع استراتيجيات أو خطط أو توصيات، وإنما يعنى بـ "الهبوط" بالاستراتيجيات والخطط إلى مستوى التنفيذ الفعلي من خلال وضع برامج وآليات تفصيلية قابلة للتنفيذ والقياس، ولهذا تم اختيار اسم الهوية «تنفيذ».

الملاحظات:

عرض التحديات من مصلحة كل قطاع و كل مؤسسة حكومية إذ ان تقييم الاداء سيظهر مدى التأخير في كل وحدة و ما اذا كانت هناك وحدات اخرى سبب التأخير لذا

كان هناك الكثير من الوقت الذي كان يمكن اختصاره على برنامج تنفيذ ، من حيث الدراسات المتواجدة في الوزارت ، منها على سبيل المثال دراسة المناخ الاستثماري للسلطنة و الذي قام به المجلس الاعلى للتخطيط مع البنك الدولي.

إن فلترة التحديات لكل قطاع يسهل رسم خارطة طريق واضحة المعالم ، مع الاخذ بالاعتبار أن تحديات و مشاكل القطاع العام متشابة و لا تختلف عن باقي القطاعات.

حتى تدرك تحديات كل قطاع يجب ان تغوص في تفاصيل التفاصيل ، فعلى سبيل المثال بإمكاننا أن نلوم الجمارك في تخليص المعاملات و تدني الترتيب في مؤشر اللوجستيات لكن اذا ما غصنا فسنجد ان هناك جهات كثيرة بإمكانها رفع ترتيب السلطنة.

مقترح :المتسوق السري و هو اداة تستخدم في دول كثيرة مهم لوحدة دعم التنفيذ للوقوف على الاداء

التحول الالكتروني هو احد اسس مكونات Dash board
كما أن
التحول الاكتروني يعني هندسة الاجراءات

هناك بعض الامور البديهية المذكورة على سبيل المثال اهميةاللوجستيات لنمو باقي القطاعات النفطية و السمكية و الزراعية و غيرها.

يلاحظ أن اغلب التحديات تظهر جلية في القطاع اللوجستي ، كون الاداء اللوجستي يرتبط بمدى فعالية و سرعة الانجاز

أثناء مرحلة تنفيذ المشاريع حسب الخبرة الماليزية فإن نسبة توقع النجاح هي 40-30-30في مجال التحول الاقتصادي
30 % من المشاريع والمبادرات يتوقع إعادة النظر فيها واستبدالها بمشاريع أخرى لتحقيق الأهداف المرجوة 40 ذاتها، نظرا لإمكانية وجود فرص أو آثار اقتصادية أفضل أو وجود تحديات أو معوقات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إلخ) أثناء مرحلة تنفيذها.

لذا يقترح أن يكون هناك نموذج للتجربة العمانية في المستقبل القريب

الملاحظات

يقترح : أن تقدم المشاريع التجارية package
تغري القطاع الخاص للاستثمار ، و تتحاور معه بلغة الاستثمار

PEMANDU
The Performance Management & Delivery Unit
وحدة ادارة الاداء و تقييم التنفيذ
وحدة دعم التنفيذ و المتابعة

هدف إستراتيجي

التركيز على القطاعات غير النفطية، من
المتوقع أن تنخفض مساهمة النفط من الناتج المحلي
الإجمالي بالأسعار الجارية من 44 % خلال الفترة من 2011 -
2015 م لتصل إلى 30 % بحلول عام 2020 م، كذلك من المتوقع
أن ينخفض متوسط نسبة مساهمة أنشطة الغاز الطبيعي
لتصل إلى 2.4 % بحلول عام 2020 م مقابل 3.6 % كمتوسط
نسبة مساهمته خلال خطة التنمية الثامنة) 2011 - 2015 م.

أهداف برنامج تنفيذ

يهدف هذا البرنامج إلى تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في قطاعات الخطة الخمسية التاسعة، وذلك من خلال وضع الآليات التنفيذية اللازمة لإنجاز المشاريع والمبادرات المتعلقة بكل قطاع بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني،

وتحديد الجهات المعنية بالتنفيذ،

ووسائل التمويل،

والفترة اللازمة للإنجاز،

بالإضافة إلى وضع مؤشرات قياس الأداء.

ولتمكين الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع والمبادرات التي خرج بها البرنامج، تم إنشاء وحدة دعم التنفيذ والمتابعة في شهر أكتوبر 2016

قطاع الصناعات التحويلية

أبرز التحديات التي نوقشت في المختبرات:

1.تراجع نمو قطاعات الصناعات التحويلية مقارنة بالنمو في الناتج المحّلي .الإجمالي

2.يركز قطاع الصناعات التحويلية بشكل كبير على البتروكيماويات.

افتقار السلطنة للمعايير البيئية اللازمة لاستخدام مصادر الطاقة الأخرى يحول دون قدرتها على الاستثمار في هذه المصادر،
علمًا بأن المعايير التي تقوم وزارة البيئة والشؤون المناخية بإعدادها حاليًا لا تأخذ في الحسبان استخدام مصادر طاقة بديلة وتكنولوجيا جديدة.

التحديـات	التفـاصيـل
سهولة ممارسة الأعمال التجارية	• ارتفاع طفيف في مؤشر أداء ممارسة الأعمال التجارية والمؤشر العالمي للتنافسية فيما يتعلق ببدء ممارسة الأعمال، وهناك فرصا أكبر لتحسين الأداء في المجالات الأخرى ذات الصلة، الأمر الذي سيؤثر بدوره على جاذبية السلطنة للاستثمار المحلي والأجنبي. • محدودية جهود تسويق وترويج قطاع الصناعات التحويلية، خاصة فيما يتعلق بصادرات القطاع. • محدودية الشفافية في اللوائح المنظمة والقوانين. • تعدد الجهات المعنية بمنح الرخص والتصاريح.
التكاليف التشغيلية	• أدى ارتفاع الحد الأدنى للأجور وغيرها من التكاليف التشغيلية إلى انخفاض الميزة التنافسية للسلطنة مقارنة بالدول المجاورة. • نقص إمدادات الغاز مقابل زيادة معدلات الطلب عليه في القطاع وارتفاع سعره، مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية للمصانع ومرافقها، وخصوصا مع ارتفاع نسبة الاعتماد على الغاز الطبيعي المدعوم لتوليد الطاقة (٩٧٪).
الإنتاجية	• إنتاجية القوى العاملة في السلطنة تشهد انخفاضا نسبيا أثر سلبا على إنتاجية القطاع.
التعمين	• ساهم قطاع الصناعات التحويلية باستيعاب ما نسبته ١٢,٥٪ من إجمالي القوى العاملة بالسلطنة، إلا أن نسبة التعمين في القطاع لم تتجاوز ١٨٪، وهي نسبة متدنية مقارنة ببعض بالقطاعات الأخرى.

الجدول الزمني لتنفيذ مبادرات ومشاريع قطاع الصناعات التحويلية

٢٠١٧

المواد المعدنية (الفلزية)
- السقالات وأجزائها
- حواف الكربون الصلب

الابتكار
- دعم مركز الابتكار الصناعي الحالي: إنشاء مشاريع مبتكرة مبدئية

٢٠١٨

البتروكيماويات
- تعزيز الطاقة الإنتاجية لشركة أوكتال لتصل إلى ٩٣٠,٠٠٠ طن
- مصنع لتصنيع أنابيب البولي إيثيلين تريفثالات

المواد المعدنية (الفلزية)
- مصنع القوالب وأدوات القطع المعدنية

المواد غير المعدنية (غير الفلزية)
- منشأة طحن إسمنت بصحار

المواد الغذائية
- مصنع لتجهيز وتعليب المأكولات البحرية

الطاقة
- اكتمال وضع سياسة وطنية خاصة بقطاع الطاقة

الابتكار
- إنشاء المركز البحثي المتطور للصناعات التحويلية: مركز متخصص في تصميم المنتجات، وخدمات النمذجة، وورشة متقدمة للصناعات التحويلية

٢٠١٩

البتروكيماويات
- مشروع البتيومين

المواد المعدنية (الفلزية)
- مشروع عجلات الألمنيوم

المواد غير المعدنية (غير الفلزية)
- منشأة طحن إسمنت بالدقم

المواد الغذائية
- مزرعة مزون للألبان
- مصنع أصول للدواجن

الابتكار
- المركز البحثي المتطور للصناعات التحويلية: إعداد تصماميم ونماذج، وتوظيف آلات دقيقة

٢٠٢٠

المواد المعدنية (الفلزية)
- مشروع الصمامات

المواد غير المعدنية (غير الفلزية)
- مصنع للإسمنت الرمادي بالدقم ١
- مصنع للإسمنت الرمادي بالدقم ٢
- مصنع للإسمنت الأبيض

المواد الغذائية
- مصنعين لتجهيز منتجات التمور
- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع النماء للدواجن بطاقة إنتاجية بنحو ٣٠,٠٠٠ طن سنويا من الدواجن
- مصنع لتجهيز الخضروات والفواكه

الابتكار
- المركز البحثي المتطور للصناعات التحويلية: انضمام متدربين لبرنامج المركز
- دعم مركز الابتكار الصناعي: شركات داعمة للابتكار، تدريب الموارد البشرية

Ann Al Kindi
www.annalkindi.net

9- الابتكار

يعتبر تعزيز مجالات الابتكار من ممكّنات قطاع الصناعات التحويلية لمدى تأثير ذلك على كفاءة وفعالية الإنتاج والقيمة المضافة. وسيعمل تعزيز البحوث العلمية على إتاحة المجال للتعرف على تجارب عالمية متقدمة والاستفادة منها مما سيؤثر على نمو القطاع الصناعي وتطوير الأداء الإنتاجي ومواكبة التغيرات العالمية الحاصلة.

١٨- مركز بحثي متطوّر للصناعات التحويلية

إن عدم وجود مركز بحثي نموذجي للصناعات التحويلية في السلطنة يحد من جهود الابتكار والتطوير فيها، والتي يحتاجها قطاع الصناعات التحويلية لتصميم وصناعة النماذج الأدائية للأجزاء وللمنتجات وإجراء الفحوصات والتحسينات عليها. علاوة على أن عدم وجود مركز لتصميم النماذج المبتكرة والأفكار الريادية، وتنمية القدرات والمعرفة الفكرية للموارد البشرية يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها قطاع الابتكار.

ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء وتشغيل مركز الصناعات المتقدمة والذي سيأخذ على عاتقه تبني وتحويل الأفكار الابتكارية إلى نماذج تصنيعية حقيقة وتقييمها أدائيا، فضلا عن التحقق من عمليات تصنيعها بما يسهل من إنشاء خطوط إنتاجية لها. وسيقوم المركز كذلك بتبني ووضع الحلول الصناعية للمعوقات الأدائية التي تواجه الشركات الصناعية ومنها تصنيع الأجزاء للمعدات الصناعية ذات القيمة العالية التي يصعب تأمينها، وذلك من خلال البحوث والدراسات والشراكة مع مراكز بحثية دولية، كمركز بحوث التصنيع المتقدم في جامعة (شيفيلد) في المملكة المتحدة. كما وسيوفر هذا المركز فرصا لتطوير رأس المال البشري المطلوب في القطاع من خلال التدريب المهني على معدات التصنيع والإنتاج المتطورة.

وسيعمل هذا المشروع على رفع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة ١٠ مليون ر.ع. وتوفير ١٠٠ فرصة عمل مباشرة، فضلا عن تعزيز فرص الصناعات التكميلية لتحقيق القيمة المضافة للمنتجات بالسلطنة، وذلك من خلال القيام بتصميم

١٩- دعم مركز الابتكار الصناعي الحالي

يعاني مركز الابتكار الصناعي من تحديات عديدة تحدّ من تأديته مهامه في دعم وتمكين الإبتكار في القطاع الصناعي الوطني بشكل فعّال، وتعزى هذه المشكلة إلى وجود العديد من التحديات المتعلقة بالحوكمة، وتوفر المخصصات المالية، وتوافر الكوادر البشرية. ومن المهم إدراك أهمية الابتكار والصناعة المعرفية ونقل التكنولوجيا، وإستثمار الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، والتعاون بين القطاع الصناعي والأكاديمي والحكومي على الصعيدين المحلي والخارجي. وتسعى هذه المبادرة إلى تحويل مركز الابتكار الصناعي إلى شركة حكومية تحت مظلة المؤسسة العامة للمناطق الصناعية ووزارة التجارة والصناعة، وتتميز بالاستقلال المالي والإداري، وتملك الصلاحية بتطوير اللوائح القانونية والتشريعية بما يتناسب مع المهام الجديدة الموكله إليها والموضحة أدناه، حيث سيتم الإشراف على إدارة المركز من قبل مجلس إدارة يمثله اعضاء من الجهات المعنية ادناه ويديره رئيس تنفيذي. وعليه سيعمل المركز على خلق وتفعيل بيئة ابتكار قوية تدعم تحقيق أهداف البرنامج الوطني

ويسعى المركز إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية، هي:

- تفعيل التعاون التكاملي بين القطاع الصناعي والأكاديمي والحكومي لإيجاد قاعدة للمعرفة الصناعية، وتطوير الرأس المال البشري لتعزيز الكفاءة الإنتاجية الصناعية المبنية على الابتكار، ورفع مستوى التنافسية العالمية.
- تمكين إنشاء مؤسسات صناعية تقوم على الابتكار وتسريع نمو شركات الابتكار المبتدئة.
- تطوير قطاعات صناعية واعدة انتقائيا للنهوض بها نحو التنافسية من خلال إيجاد حلول مبتكرة للتحديات والمشاكل ورفع مستوى التصدير وتبني نماذج عمل قادرة على الدخول للأسواق.
- دعم المصانع القائمة بشكل فردي حسب الطلب للابتكار في المنتج أو العمليات الإنتاجية أو الخدمات أو استثمار الملكيات الفكرية وبراءات الإختراع وتبني نقل التكنولوجيا والمعرفة.

تساؤلات:

هذه المشاريع في الصناعات التحويلية و غيرها ، لماذا لا ترى النور ؟

و هل هو التوجه الامثل للسنوات القادمة؟

و هل لدى السلطنة دائرة بحوث و درسات تحدد اهمية هذا القطاع و تقتنص الفرص العالمية و تعمل على نقل المعرفة و بناء قاعدة صناعية؟

لانه المهم بناء اسس صناعية حتى تستطيع استقطاب غيرها؟ حتى تستقطب صناعة السيارات هناك صناعات اخرى يجب ان توجدها

لدى شركة النفط العمانية و هي الذراع الاستثماري للسلطنة تصورا متكاملا عن الفرص الاستثمراية في هذا المجال و محددة اولوياته ..

Finding market opportunities and paving the way for investment inflow

المقترح لتعظيم الإستفادة من قطاع الصناعات التحويلية البتروكيماويات يقترح عقد مختبر مع الجهات التالية :

PDO (قسم البحوث و قسم القيمة المحلية المضافة)

شركة النفط العمانية

وزارة النفط و الغاز

شركات الشق السفلي

المستثمرين العمانيين

المؤسسات الصغيره و المتوسطة

قطاع السياحة

نـظـرة عـامـة

لا تزال مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة منخفضة، حيث بلغت في المتوسط ٢,٢٪ خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٥م. وتحتل السلطنة المركز الخامس بين دول مجلس التعاون في عدد السياح الواصلين والمقيمين لليلة واحدة على الأقل، أي ما يعادل ٤٪ فقط من ٤٩ مليون زائر لدول المجلس خلال عام ٢٠١٤م.

تحتل السلطنة المرتبة الخامسة خليجياً من حيث أعداد السياح، ما يعادل ٤٪ فقط من إجمالي عدد الزائرين البالغ عددهم ٤٩ مليون زائر للدول الست في عام ٢٠١٤

تحتل السلطنة المرتبة الخامسة خليجياً من حيث أعداد السياح، ما يعادل ٤٪ فقط من إجمالي عدد الزائرين البالغ عددهم ٤٩ مليون زائر للدول الست في عام ٢٠١٤

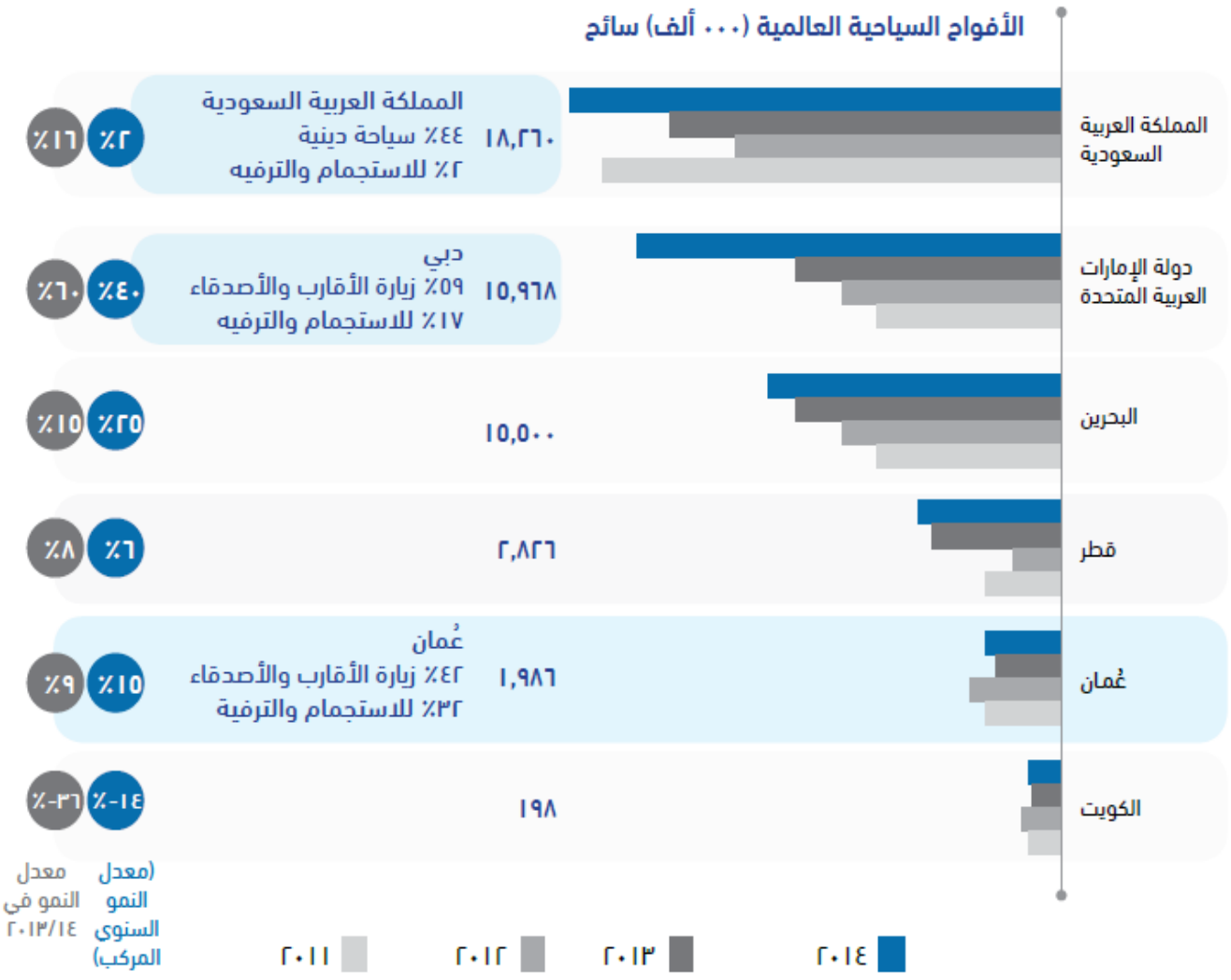

Ann Al Kindi
www.annalkindi.net

قطاع السياحة

أبرز التحديات والتوجهات التي نوقشت في المختبرات

تتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع السياحة في تعقيد وطول فترة إجراءات تقديم الطلبات للحصول على الموافقات اللازمة، وغياب الخدمات والمنتجات والأنشطة السياحية المبتكرة، بالإضافة إلى عدم فاعلية الإنفاق على العملية التسويقية، الأمر الذي لا يعكس الصورة الثرية للثقافة والتراث العماني، وبالتالي يحول دون نمو القطاع بالشكل المطلوب. علاوة على ذلك، يعاني قطاع السياحة من تداخل لإجراءات التي تتبعها الجهات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بإصدار التراخيص والموافقات الأساسية. كما أنه ثمة صعوبة في تحقيق معدلات النمو المستهدفة في القطاع.

التقرير الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي في ٢٠١٥ بشأن السفر والسياحة: يصنف السلطنة على أنّها لم تحقّق إمكانياتها السياحية، وتراجعت في التصنيف من المرتبة ٥٧ إلى المرتبة ٦٥

قطاع السياحة

التحسينات المطلوبة نقاط القوّة

- ضعف جودة أداء النقل الجوّي
- محدودية الربط بين البنية الأساسية الجوية والأرضية
- انخفاض حصّة المناطق البحرية المحمية
- افتقار سياحة الأعمال للاهتمام الكافي

- عدم كفاية الغرف الفندقية
- الافتقار لكوادر مؤهّلة في قطاع السياحة
- انخفاض تنافسية أسعار الفنادق
- تعقيد إجراءات تحصيل التأشيرات

مؤشرات القطاع العامة المستهدفة ضمن هذه المرحلة من البرنامج
زيادة عدد السواح الزائرين سنويا بحلول 2020 ليصل 2.7 مليون

تحديات قطاع السياحة

تمكين المواقع الطبيعية لسياحة المغامرات تعاني أنشطة التحدي والمغامرة والأنشطة الأخرى المرتبطة بالطبيعة مثل مناطيد الهواء الساخن والطيران الشراعي، والتسلق والمشي في الجبال، وغيرها من الأنشطة والرياضات البحرية والبرية والجوية من عدم وجود قوانين أو لوائح لتنظيم صة الانخراط ّمزاولتها، الأمر الذي يصعب على الشركات المتخص في مثل هذا المجال الذي يعتبر واحدًا من المميزات التنافسية لقطاع السياحة بالسلطنة، نظرًا لتوافر المقومات الطبيعية.

ادراة المواقع التراثية:

تقترح المبادرة تعديل بعض القوانين والأنظمة لتسهيل عملية استغلال المواقع التراثية للأغراض السياحية، وتعديل عقود حق الانتفاع للمواقع الأثرية التي تتضمن جوانب مجتمعية وسياحية وبيئية وتراثية.

تحديات قطاع السياحة

لسياسات والتشريعات ثمة حاجة إلى إجراء عدد من التعديلات على بعض التشريعات والسياسات الحالية التي تشكل عائقا أمام فرص الاستثمار ثةّفي قطاع السياحة. إن توافر التشريعات والسياسات المحد والمواكبة للتغيرات الحاصلة سيعمل على توفير بيئة ملائمة لنمو وجذب الاستثمار الداخلي والخارجي للمواقع السياحية، وخصوصا فيما يتعلق بتحسين عقود حق الانتفاع واستئجار الأراضي الحكومية والخاصة وإجراءات تحصيل تصاريح الاستثمار السياحي، فضلا عن سياسات منح التأشيرات لأهم الأسواق رة للسياح.ّالسياحية المصدره للسياحة

تعاني بعض المشاريع السياحية الكبرى من غياب البنية الأساسية اللازمة وصعوبة وصول الخدمات الرئيسية لحدود المشروع. وعليه فمن الأهمية إيجاد كيان أو وحدة تقرب بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في هذا الجانب.

قطاع السياحة

وبالاطلاع على حجم المعروض من الغرف حاليًا في قطاع الفندقة والضيافة بالسلطنة، فإن عدد الغرف حاليا 8058 هناك حاجة ماسة الى زيادتها بمقدار 7963 غرفة بحلول 2020

تماشيا مع الزيادة المتوقعة لعدد الزوار خلال 2020 2.7مليون زائر

قطاع السياحة

الحلول:

تفعيل **صندوق التنمية السياحية**

فكرته:

تقوم وزارة السياحة حاليا بتحصيل ضريبة السياحة وتحويلها إلى وزارة المالية، لتقوم بعدها وزارة المالية بإعادة تخصيصها لوزارة السياحة، مما ينتج عنه بعض التأخير في اعتماد أنشطة الترويج السياحي. وعليه تهدف المبادرة الى زيـــادة الضريبة السياحية 5 % منـــهـــا لمكـــتب عمـــان للسيـــاحة 70%، وتخصيص 30 % لتكون لأنشطة تنموية وتدريبية. كما اقترحت المبادرة إعـادة هيكلة الضريبة السياحيةاقتتطاع 1% من ضريبة البلدية التي تفرض حاليا على وإضافتها إلى ضريبة السياحة لتصبح 5%، على أن تخصص الزيادة للصندوق السياحة

الجهة المنفذة : وزارة المالية

فكرته ممتازة لكن يحتاج الى رؤية استثمارية...

قطاع السياحة
الحلول:

١٥- إيجاد حلول لتشغيل القوى العاملة الوطنية في القطاع السياحي

وتهدف المبادرة إلى مضاعفة عدد القوى العاملة الوطنية في القطاع السياحي بصورة مباشرة بحلول عام ٢٠٢٠م. ومن المؤمّل أن يضاف إلى القطاع السياحي ٢١,٠٠٠ وظيفة جديدة مباشرة، منها ١٠,١٣٠ فرصة عمل للعمانيين، ليصل بذلك متوسط نسبة التعمين في كافة الأنشطة السياحية إلى ٤٤٪.

وتتضمن المبادرة عدداً من المبادرات الفرعية، منها مراجعة نسب التعمين، وذلك من خلال اعتبار الحد الأدنى للراتب كوحدة لقياس نسبة التعمين، ومن ثم تحتسب نسب التعمين وفقا للراتب الذي يحصل عليه الموظف العماني، فإذا تم على سبيل المثال تعيين موظف عماني في فئة راتب من (٦٥٠ -١٠٠٠) ر.ع، يحتسب الموظف عن موظفين، الأمر الذي من شأنه تحفيز المؤسسات على تعيين العمانيين في وظائف الإدارة الوسطى، وترقية الموظفين العمانيين المجيدين.

وأوصت المبادرة بإعطاء فترة إعفاء من نسب التعمين المقررة في السنتين الأولى والثانية من عمر المنشأة، كما أوصت بتأسيس معهد تدريب للسياحة والضيافة في محافظة ظفار بدعم من القطاع الخاص، وإعادة تفعيل نظام التدريب على رأس العمل المعتمد من قبل وزارة القوى العاملة، والتحول في نظام التفتيش من التفتيش الكمي إلى التفتيش النوعي لمعدلات التعمين، فضلا عن تدشين حملة وطنية لزيادة الوعي حول العمل في القطاع السياحي.

الجهات المنفّذة:	وزارة القوى العاملة

Ann Al Kindi
www.annalkindi.net

قطاع الخدمات اللوجستية

تعريف القطاع اللوجستي(حسب كتاب تنفيذ): مجموعة من الانشطة التي تشمل خدمات النقل و الشحن و التخزين

اللوجستية (بالإنجليزية: Logistics)، أو ما يعرف بالعربية **فَنُّ السَّوْقِيَّات**، هو فن وعلم إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات والموارد الأخرى كالمنتجات الخدمات وحتى البشرية من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك. ومن الصعب أو حتى من المستحيل إنجاز أية تجارة عالمية أو عملية (استيراد/تصدير) عالمية أو عملية نقل للمواد الأولية أو المنتجات وتصنيعها دون دعم لوجستي احترافي. وتتضمن اللوجستيات: تجميع المعلومات، النقل، الجرد، التخزين، المعالجة المادية والتغليف (الصندقة).

تحديات القطاع اللوجستي

فاعلية المعاملات التجارية

- نقص كفاءة بعض العمليات التجارية
- يمكن تحسين دقة توقيت شحن وتفريغ الناقلات، وإجراءات التخليص الجمركي، ومرافق التتبّع والتفتيش

الربط والسعة

- محدودية ربط الموانيء والمطارات مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي
- السعة الحالية لخدمات مناولة البضائع غير كافية لتلبية متطلبات النمو المتوقّع في الإنتاج والتجارة المحلّية والدولية

البنية الأساسية

- الحاجة إلى الاستثمار لتعزيز كفاءة البنية الأساسية
- الحاجة إلى تعزيز البنية الأساسية في طرق محدّدة لدعم الصناعات الناشئة في السوق المحلي

المنافسة

- تكمن التحدّيات الرئيسية في عملية نقل البضائع من وإلى السلطنة وتعزيز مستوى وكفاءة الموانئ العمانية

المؤشرات

مؤشرات القطاع العامة المستهدفة ضمن هذه المرحلة من البرنامج

١) الوصول بمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة ٢ مليار ر.ع بحلول عام ٢٠٢٠م.

٢) زيادة عدد الشاغلين للوظائف التي يوفرها قطاع الخدمات اللوجستية من ٦٧,٤٦٩ في عام ٢٠١٦م إلى ١٠٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠م.

٣) زيادة الاستثمار بما لا يقل عن ١ مليار ر.ع بحلول عام ٢٠٢٠م.

٤) خفض المدة الزمنية لاستكمال إجراءات تخليص الحمولة المستوردة في الشحن البحري من معدل ٧,٢ أيام الى معدل ١,٥ أيام بحلول عام ٢٠٢٠م.

٥) زيادة السعة في الموانىء من ٣,١ مليون الى ٧ مليون طن (وحدة مكافئة لعشرين قدم كطاقة استيعابية) بحلول عام ٢٠٢٠م.

Ann Al Kindi

القطاع اللوجستي أهم المشاريع :

القطاعات الفرعية ضمن هذه المرحلة من البرنامج والمبادرات والمشاريع المتعلقة بها

أ- النقل البري	
١	مشروع إنشاء وربط السكك الحديدية بحقول التعدين
٢	مشروع الربط البري بالمملكة العربية السعودية
٣	المحطة الواحدة للتخليص الجمركي (بيان)
٤	إنشاء المستودعات الجمركية للبضائع
٥	تحسين شبكة سلسلة التبريد اللوجستية
٦	تمكين التجارة الإلكترونية
ب- النقل الجوي	
٧	مشروع (قرية الشحن) في مطار مسقط الدولي
٨	تحسين الكفاءة التشغيلية لمطار مسقط الدولي فيما يتعلق بإجراءات الجمارك وعمليات الشحن
٩	زيادة ناقلات الشحن الجوي
ج- النقل البحري	
١٠	تحسين جودة خدمات الموانئ العمانية
١١	توسيع وتعزيز خطوط الملاحة عبر الموانئ العمانية
١٢	زيادة التنافسية ومستوى الخدمات المقدمة من مزوّدي الخدمات اللوجستية المحليين
١٣	تطبيق نظام مجتمع الموانئ في كافة موانئ السلطنة
١٤	توفير بيئة تجارية محفّزة لكافة المناطق الحرة من خلال تطوير وتحسين الأنظمة والمرافق
١٥	توسيع ميناء صلالة

Ann Al Kindi

نظام التخليص الجمركي (بيان)

وتسعى المبادرة إلى توحيد جميع إجراءات الجهات الحكومية المعنية بالنظام، وإنشاء محطة واحدة لعمليات التفتيش، واستخدام أسلوب برنامج إدارة المخاطر في عمليات التفتيش. ويتوقع أن تساهم هذه الإجراءات في تسهيل عمليات التبادل التجاري، ودعم التنوع الاقتصادي، وتنظيم تحصيل الضرائب والرسوم المالية عن طريق تنسيق أفضل بين الجهات المعنية. علماً بأنه حتى شهر أبريل من عام ٢٠١٦م تم استعمال نظام "بيان" للحصول على ١,١٢٥ موافقة فقط من أصل ٣٤,٣٥٢ طلب موافقة في مختلف الجهات الحكومية، أي بنسبة ٣٪ فقط من مجمل الطلبات. وتجدر الإشارة إلى أن هنالك ٤٥٪ فقط من الجهات الحكومية المدرجة بنظام "بيان".

على التوظيف الكامل لنظام "بيان"، والمرحلة الثانية سيتم فيها تفعيل نظام المحطة الواحدة لنقاط التفتيش المشتركة، والتي يمكن العمل بها وفق ثلاثة طرق: بأن تكون ضمن نطاق عمل الحكومة بشكل كامل، أو بنظام الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، أو عن طريق القطاع الخاص كليا. أما المرحلة الثالثة والأخيرة من المبادرة فسوف يتم فيها دمج نظام "بيان" مع الأنظمة والبوابات الحكومية الأخرى.

وفي حالة تطبيق نظام "بيان" بشكل كامل، فسيعمل ذلك على تحقيق العديد من المنافع لجميع الأطراف، منها الاستغلال الأمثل للموارد، والحصول على العائد الحقيقي للدخل، وتحسين الالتزام القانوني في السوق، وتعزيز الأمن، فضلا عن زيادة الترابط بين الجهات الحكومية، وتحقيق الشفافية. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فسيستفيد من سرعة إجراءات التفتيش ومنح التراخيص، وزيادة وعي القطاع بالقوانين والمتطلبات، ورفع مستوى الشفافية، والمساهمة في تسهيل إدارة القطاع لموارده. وسيتم التنسيق مع شرطة عمان السلطانية والجهات المعنية حول الآلية الأمثل لتكامل الجهود والربط بينها.

Ann Al Kindi

٦- تمكين التجارة الإلكترونية

يتسارع النمو بشكل ملموس في مجال التجارة الإلكترونية التي أحدثت ثورة نوعية في السوق العالمي. وتسعى السلطنة لمواكبة هذا النمو السريع للتجارة الإلكترونية وتعزيز البنية الأساسية للتجارة الإلكترونية المحفزة لنمو هذا القطاع من خلال تأسيس المنصة الوطنية للتجارة الإلكترونية، وتحديث البنية الأساسية ووسائل تكنولوجيا المعلومات لمكاتب البريد، وأتمتة نظم الشحن البريدي. كما ستعمل التجارة الإلكترونية على زيادة حجم التجارة المتنامي في قطاع الخدمات اللوجستية، مما سيشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في قطاع الخدمات اللوجستية.

وتواجه التجارة الإلكترونية في السلطنة العديد من التحديات، منها: قلة وجود المنصات الداعمة والشركات الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية، وندرة بعض البرامج والآليات اللازمة، كأنظمة الدفع الإلكتروني، وأنظمة التخزين والتوصيل، بالإضافة لعدم وجود قوانين وتشريعات تنظم هذا النوع من التجارة والآليات المتعلقة بها.

وتتطلب هذه المبادرة العديد من الجهود من القطاع الحكومي والشركات الحكومية والخاصة، للعمل جنبا إلى جنب لتحسين التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال استقطاب الاستثمار الاستراتيجي، والعمل على تنسيق ومواءمة وتعديل الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى تحقيق العديد من المنافع، منها رفع مستوى التشغيل الوظيفي عن طريق فتح المجال لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقليل تكاليف بعض الخدمات اللوجستية، كنقل البضائع الخفيفة، ودعم التبادل التجاري، والترويج للسلطنة كمركز إقليمي للتجارة الإلكترونية في القطاع اللوجستي.

وسيسهم المشروع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢٠٠ مليون ر.ع، وخلق فرص استثمارية لقرابة ١٢٠ شركة صغيرة ومتوسطة، و ٢٠ شركة مشتركة (JVs).

الجهات المنفذة	• المجموعة العمانية العالمية للوجستيات	
الجهات المعنية	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة النقل والاتصالات • البنك المركزي العماني • بلدية مسقط • وزارة الصحة • بريد عمان • هيئة تنظيم الاتصالات	• هيئة تقنية المعلومات • الطيران العماني • شركات الخدمات اللوجستية الخاصة • صندوق الرفد • ريادة • لهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) • المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Ann Al Kindi
www.annalkindi.net

الجدول الزمني لتنفيذ مبادرات ومشاريع قطاع الصناعات التحويلية

٢٠١٧

المواد المعدنية (الفلزية)
- السقالات وأجزائها
- حواف الكربون الصلب

الابتكار
- دعم مركز الابتكار الصناعي الحالي: إنشاء مشاريع مبتكرة مبدئية

٢٠١٨

البتروكيماويات
- تعزيز الطاقة الإنتاجية لشركة أوكتال لتصل إلى ٩٣٠,٠٠٠ طن
- مصنع لتصنيع أنابيب البولي إيثيلين تريفثالات

المواد المعدنية (الفلزية)
- مصنع القوالب وأدوات القطع المعدنية

المواد غير المعدنية (غير الفلزية)
- منشأة طحن إسمنت بصحار

المواد الغذائية
- مصنع لتجهيز وتعليب المأكولات البحرية

الطاقة
- اكتمال وضع سياسة وطنية خاصة بقطاع الطاقة

الابتكار
- إنشاء المركز البحثي المتطور للصناعات التحويلية: مركز متخصص في تصميم المنتجات، وخدمات النمذجة، وورشة متقدمة للصناعات التحويلية

٢٠١٩

البتروكيماويات
- مشروع البتيومين

المواد المعدنية (الفلزية)
- مشروع عجلات الألمنيوم

المواد غير المعدنية (غير الفلزية)
- منشأة طحن إسمنت بالدقم

المواد الغذائية
- مزرعة مزون للألبان
- مصنع أصول للدواجن

الابتكار
- المركز البحثي المتطور للصناعات التحويلية: إعداد تصماميم ونماذج، وتوظيف آلات دقيقة

٢٠٢٠

المواد المعدنية (الفلزية)
- مشروع الصمامات

المواد غير المعدنية (غير الفلزية)
- مصنع للإسمنت الرمادي بالدقم ١
- مصنع للإسمنت الرمادي بالدقم ٢
- مصنع للإسمنت الأبيض

المواد الغذائية
- مصنعين لتجهيز منتجات التمور
- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع النماء للدواجن بطاقة إنتاجية بنحو ٣٠,٠٠٠ طن سنويا من الدواجن
- مصنع لتجهيز الخضروات والفواكه

الابتكار
- المركز البحثي المتطور للصناعات التحويلية: انضمام متدربين لبرنامج المركز
- دعم مركز الابتكار الصناعي: شركات داعمة للابتكار، تدريب الموارد البشرية

١٥- توسيع ميناء صلالة

يهدف المشروع إلى توسيع مرافئ السفن ٧ و ٨ و ٩ في محطة الحاويات بما يوفر ٢,٥ مليون وحدة مكافئة لعشرين قدم كطاقة استيعابية إضافية. وتأهيل جميع المرافئ التي تملكها الحكومة. وإعادة تأهيل محطة الشحن العامة. علاوة على توفير طريق مهيأ لنقل السلع الجافة والسائلة عبر الميناء. وسيساهم المشروع بزيادة قدرها ٢,٥ مليون وحدة مكافئة لألف قدم. وتوفير ٧٦٠٠ فرصة عمل جديدة.

البنية التحتية في محافظة ظفار جاهزة بادواتها اللوجستية ميناء بإدارة عالمية ، مطار بمواصفات عالمية ، منطقة حرة ، ما الذي ينقصها ؟ رؤية لوضع امكانيات محافظة ظفار بما يستغلها الاستغلال الأمثل

هناك الاستراتيجية اللوجستية : يفترض ان تقوم المجموعة العالمية للوجسيتات او وزارة النقل بوضع خارطة تنفيذية او خطة تنفيذية

القطاع اللوجستي ليس قطاع انما أداة تخدم النشاط الاقتصادي

الخلاصة :

وجود عقول بشرية محلية و لا اقول كوادر بشرية في موضعها الصحيح مع تمكينها .. هو مفتاح اساس التقدم

خلق بيئة حضارية بشرية متنوعة عدم الاقتصار على جنسيات محددة

تحديد الاولويات للنمو

الارتقاء بالتعليم ليس موضع خلاف .. بحاجة الى آاليات جديدة

القيادات الكفوءة و النزيهة

ما هي اليوم ممكنات نجاح وحدة دعم التنفيذ و المتابعة؟

الاسراع باصدار هيكل اداري : الخطأ الذي نقع فيه اننا نعتقد انه كل شيء يجب أن يكون مكتمل100% و بدون خطأ ،و الحكمة تقول أن تخطيء و نتعلم افضل من الانتظار الطويل.

هل بحاجة الى دائرة فقط وظيفها الشراكة بين القطاع الهاص و العام PPPD؟

هل هي بحاجة الى دائرة استثمار و تحديد الفرص؟